

كو٧مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٥/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : ( ض . ع . ف ) ( سجين سياسي ) وكيلاه المحاميان ( و . م . ش )  
و ( ع . ج . ج . ت ) مجتمعاً ومنفرداً .

المدعي : ( ح . ج . ك . ر ) / الامين العام لحزب الوفاء الوطني العراقي / اضافة الى مهامه - وكيله المحامي ( أ . ف . ع ) .

المدعي عليه : رئيس مجلس النواب/ اضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان المدير ( س . ط . ي ) والمستشار القانوني المساعد ( ه . م . س ) .

### الادعاء :

ادعى وكيل المدعي امام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٤/اتحادية/٢٠١٨) بأن المدعي عليه إضافة لوظيفته قام باصدار قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ (قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) وقد ورد في القانون اعلاه ما يخالف الدستور لوجود مغالطات وقع بها مجلس النواب عند تشريعه والتصويت عليه فضلاً عن صياغته وتضليله ومغالطاته في كثير من مواده والفقرات ادناه قد اضافت اعباء مالية دون اخذ رأي مجلس الوزراء حسب المادة (١٣٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب كما سنعرضها بايجاز على شكل نقاط في ادناه :

(اولاً) - ان آلية تشريع القانون قد صدرت خلافاً لنص المادة (٦٠/اولاً) من هذا الدستور والتي

احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

Po.box55566

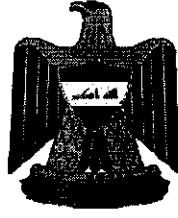
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نييتيحاوي

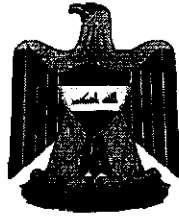


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تنص على المادة (٦٠/أولاً) مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حيث لم يقدم هذا القانون كمشروع لا من رئيس الجمهورية ولا من رئيس مجلس الوزراء ، فما قدم من مجلس الوزراء كمشروع لهذا القانون الى مجلس النواب (بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥١) لسنة ٢٠١٣ المتخذ في (٢٠١٣/٤/٩) والموقع من الامين العام لمجلس الوزراء وكالة بتاريخ (٢٠١٣/٤/١٦) والتي تقرر فيها الموافقة على مشروع القانون آنفاً لم يكن هذا القانون الذي تم نشره (القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣) بل مشروعاً آخر لم يتضمن ما جاء في هذا القانون والتي تم اضافتها بطريقة غير معروفة ومن جهات يجب ان يكشف عنها المدعى عليه علماً ان اغلب تلك الاضافات التي اضيفت على مشروع القانون الذي قدمه مجلس الوزراء كانت فقرات وعبارات وهي كالاتي : (١) - عبارة (ومحتجزي رفحا) الواردة في البند (أولاً) من المادة (٥) كما موضح ادناه ( تسري احكام هذا القانون على السجين والمعتقل السياسي ومحتجزي رفحاء من العراقيين ... الخ ) (٢) - عبارة (او خارجه) الواردة في الفقرة (٥) البند (ثانياً) من المادة (٥) كما موضح ادناه : (المعتقل السياسي : من اعتقل او احتجز او اوقف داخل العراق او خارجه او وضع تحت الإقامة الجبرية دون صدور حكم من محكمة ... الخ ) (٣) - الفقرة (و) البند /ثانياً/ من المادة (٥) (محتجزو رفحا : هم مجاهدو الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ الذين اضطرتهم ... الخ ) (٤) - عبارة (او محتجزو رفحا) الواردة في الفقرة (ز) البند (ثانياً) من المادة (٥) كما موضح ادناه: (ذوو السجين او المعتقل او محتجزو رفحا : الزوج والاقارب من الدرجة ... الخ ) (٥) - الفقرة (ج) البند (خامساً) من المادة (٧) ( تشكل لجنة خاصة او اكثر مهمتها النظر في الطلبات المقدمة من محتجزي رفحاء برناسة حقوقي حاصل ... الخ ) (٦) البند (تاسعاً) من المادة (١٧) (يصرف لمحتجزي رفحاء الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المعتقل السياسي المنصوص عليه باحكام هذا القانون ... الخ) فضلاً عن اضافات اخرى كلها كانت تنصب لادخال (نازحو رفحاء بالسعودية) وشمولهم بمزايا هذا القانون ! وهنا حصل الخرق الصريح للمادة (٦٠/أولاً) من الدستور وكما مبين في

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء طي عريضة الدعوى هذه (ثانياً) - كما ان تلك الاضافات التي ادخل فيها (نازحو رفحاء) عند صدور قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ يخالف المادة (٨٠/ثانياً) من الدستور والتي تنص على (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الاتية : (ثانياً) اقتراح مشروعات القوانين لذا فان تلك الاضافات على مشروع هذا القانون تعتبر اضافات مخالفة لنصوص هذه المادة بالاضافة للمادة التي ذكرناها بالفقرات التي سبقتها . (ثالثاً) - ان اعتبار العراقيين الذين نزحوا الى مخيم رفحا في السعودية خلال عام ١٩٩١ كمعتقلين او محتجزين سياسيين مخالف للقوانين الدولية وتعريفاتها لمعنى (السجين السياسي) او (المعتقل السياسي) او (المحتجز السياسي) كما ان اعتبار الذين ولدو في (مخيم رفحا) او حتى (الاطفال) الذين نزحوا الى رفحا ، يحمل النص اكثر مما يحتمل ، فاننازحون لا هم (سجناء) ولا هم (معتقلون) ولا هم (محتجزون) لانهم ذهبوا (طوعاً) الى السعودية والتعريفات الموجودة في القوانين الدولية لمصطلحات (سجين) و (معتقل) و (محتجز) لا تنطبق عليهم فالتعريف المتفق عليه دولياً لمصطلح (السجين السياسي او سجين الرأي) ( هو شخصية موقوفة حالياً او سابقاً بدون تهمة جنائية بسبب توجهاته وافكاره السياسية او الايدولوجية المخالفة لتفكير الحزب أو الائتلاف الحاكم في دولة ما لا تعترف بالقوانين الدولية التي تنص على حرية الفكر السياسي و إطلاق الحريات العامة . وهذا لا ينطبق على لاجئي مخيم (رفحاء) فالاعتقال أو السجن أو التوقيف لم يكن في بلادهم كي يتم شمولهم بهذا القانون (حيث ان النزوح كان إرادياً وان مساواة من كان مقيماً في مخيم رفحا وكانوا يحصلون على الرعاية تحت اشراف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نقول ان مساواتهم مع المعتقل أو المحتجز أو السجين السياسي من قبل الاجهزة القمعية للنظام السابق فيه ظلم وحيث كبير وعدم مساواة فشتان بينهما ، ثم تبنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حصول المحتجزين على اقامة في دول عديدة ، وهنا يتضح الفرق بينهما فمصطلح (السجين السياسي) او (المعتقل السياسي) او (المحتجز السياسي) لاينطبق عليهم (رابعاً) - ايضاً يتضح ان نص المادة (٥/أولاً) من قانون مؤسسة السجناء رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ المعدلة بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ قد خالف نص المادة (٦٠/أولاً) والمادة (٨٠/ثانياً) من

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

الدستور كذلك نص المادة (٥/ثانياً) البندين (و) و (ز) من هذا القانون بعد التعديل وكل نص ادخل فيه (لاجنو رفحاء) بغية الاستفادة من هذا القانون والمادة (١٧) من هذا القانون بعد التعديل ايضاً لاسباب المار ذكرها آنفاً فضلاً عن تحميل ميزانية الدولة اعباء لا قبل لها به دون الرجوع لمجلس الوزراء بموجب الدستور وان كثير منهم لم يشتركوا في الانتفاضة الشعبانية (خامساً) - إن إضافة الاعباء المالية على الحكومة خلافاً للمادة (٦٠/اولاً و ٦٢/اولاً و ٨٠/ثانياً) من الدستور وخلافاً للمادة (١٣٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب وان هذه الاعباء اضيفت لمصلحة فئة من العراقيين لا تتمتع بهذه المزايا والحقوق المالية في قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وأضرت ببقية السجناء السياسيين المشمولين بهذا القانون مادياً (مالياً) ومعنوياً (سادساً) - إن مجلس شوري الدولة بقراره المرقم (٢٠١٢/١٢٦) في (٢٠١٢/٢/١٨) أكد رداً على إستيضاح الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية في (٢٠١٢/٧/١٧) في شأن شمول (لاجني مخيم رفحاء) في السعودية بـ (مصطلح السجين أو المعتقل) وفقاً لقانون مؤسسة السجناء السياسيين فكان ردها وهو المبدأ القانوني الآتي يرى المجلس عدم شمول لاجني مخيم رفحا في المملكة العربية السعودية بمصطلح (السجين أو المعتقل السياسي) لذا طلب وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بالغاء كل تلك التعديلات التي شملت (لاجني مخيم رفحاء) لاسباب المتقدمة لمخالفتها للقوانين الدولية والاعراف الدولية والدستور العراقي ولمخالفتها لقانون المؤسسة الآنف الذكر نفسه وتحديد الطعن بعدم دستورية الفقرات التالية في القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ التعديل الاول لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

١. عبارة (ومحتجزي رفحاء الواردة في البند (أولاً) من المادة (٥).
٢. عبارة (أو خارجه) الواردة في الفقرة (هـ) البند (ثانياً) من المادة (٥).
٣. الفقرة (و) (بند (ثانياً) من المادة (٥).
٤. عبارة (أو محتجزو رفحاء) الواردة في الفقرة (ز) البند (ثانياً) من المادة (٥).
٥. الفقرة (ج) البند (خامساً من المادة (٧) . ٦. البند (تاسعاً) من المادة (١٧).

احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

Po.box55566

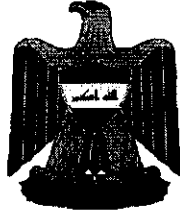
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

٧. وكل عبارة تفيد بإدخال (لأجنو رفحاء) لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ المعدل لمخالفتها لكل ما مر أعلاه من قوانين وأعراف دولية والدستور العراقي وتحميل المدعى عليه المصاريف والرسوم القضائية وأتعاب المحاماة . اجاب وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحة جوابية مؤرخة في (٢٠١٨/١/٣٠) طلبا فيها رد الدعوى مع تحميل المدعى مصاريفها كافة واتعاب المحاماة للأسباب الآتية: ١. لم يبين وكيل المدعى المصلحة الحالية والمباشرة والمؤثرة في المركز القانوني أو المالي أو الاجتماعي لموكله ولم يثبت ولم يبين الضرر الواقعي المباشر المستقل بغضاه إزالته إذا ما صدر حكم في هذه الدعوى وذلك كما ورد في المادة (٦/أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وإن كان وكيله قد بين إن موكله سجين سياسي فترى إن لا مصلحة للمدعى في هذه الدعوى ٢. يشير وكيل المدعى الى ان مجلس النواب قد أورد عدة فقرات في نص القانون لم تكن ضمن المشروع المقدم من قبل الحكومة . ولا يخفى على أحد إن مجلس النواب بموجب المادة (٦١) من الدستور من الاختصاصات الاصلية من تشريع القوانين الاتحادية سيما وان سبق وان حصلت موافقة رئيس الوزراء على تمرير القانون محل الطعن بموجب كتابهم المرقم (٩٢٥٣) في (٢٠١٣/٨/١٢) ٣. يشير وكيل المدعى ان اعتبار الذين نزحوا الى مخيم رفحاء في السعودية عام (٩١) كمعتقلين سياسيين مخالف للقوانين الدولية وتعريفها لمعنى (السجين السياسي) ونبين إن محتجزي رفحاء قد فروا من العراق نتيجة بطش النظام السابق لمانهضتهم للسياسة المتبعة آنذاك وإنتفاضهم ضده وبقوا محتجزين في المعسكر الى حين حصولهم على حق اللجوء لدى عدة دول وان مجلس النواب بذلك التشريع إنما يعبر عن الارادة التشريعية بشمولهم في القانون محل الطعن ٤- اما ما يحتج به وكيل المدعى من اعباء مالية فنبين ان مجلس الوزراء هو الاولى والادري بالاعباء المالية من عدمها وانه بموجب الدستور يرسم السياسة المالية للدولة ويقدم مشروع قانون الموازنة للسنوات المالية والتي تضمنت تخصيصات مالية للقانون محل الطعن ولم يوكل الامر

احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية - موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

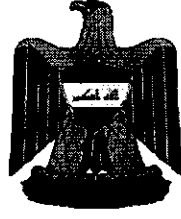
هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

Po.box55566

ص . ب . - ٥٥٥٦٦



كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

للمدعي للطعن بالقانون موضوع الدعوى بدلاً عن مجلس الوزراء .  
٥. يشير وكيل المدعي ان قرار مجلس شورى الدولة رقم (٢٠١٢/١٢٦) في (٢٠١٢/١٢/١٨) بناء على استيضاح الامانة العامة لمجلس الوزراء في شأن نصوص القانون محل الطعن فنبين ان قرارات مجلس شورى الدولة ملزمة للجهة التي طلبت الشورة ولا يلزم مجلس النواب وطلبنا رد الدعوى مع تحميل المدعي مصاريفها واتعاب المحاماة وعينت المحكمة موعداً للمرافعة وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكيل المدعي في الدعوى المرقمة (٤/اتحادية/٢٠١٨) ووكيل المدعي عليهم ويوشر بالمرافعة الحضورية العينية . كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلبنا الحكم بموجبها مع تحميل المدعي عليه اضافة لوظيفته كافة المصاريف واتعاب المحاماة كما كرر وكيل المدعي عليه ما جاء في اللائحة الجوابية وطلبنا رد الدعوى مع تحميل المدعي كافة المصاريف واتعاب المحاماة . ووضح وكيل المدعي ان مصلحة موكلهما المعنوية والمادية قد تضررت بأدخال التعديلات على القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ بأدخال محتجزي رفحا مع السجناء السياسيين وهو لا يرتضي ان يكون بمنزلة محتجزي رفحا هذا من جانب ومن جانب آخر فأن موكله قد تضرر مادياً اما من الناحية المادية فقد استفسرت المحكمة عن المصلحة التي تضررت وهل خفض راتبه ام لم يخفض اجاب انه لم يخفض لاحظت المحكمة ان هناك دعوى اخرى مقامة من قبل وكيل المدعي (ح . ج . ك . ر) الامين العام لحزب الوفاء الوطني اضافة لمهامه على المدعي عليه ذاته رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته وهي المرقمة (١٢/اتحادية/٢٠١٨) حيث طلب فيها وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية التعديل الاول لقانون مؤسسة السجناء رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ والغاء كافة الاثار المترتبة عليه وبأثر رجعي وتحميل المدعي عليه كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة ونظراً لوحدة الموضوع ووحدة المدعي عليه فقررت المحكمة توحيد الدعويين واعتبار الدعوى المرقمة (٤/اتحادية/٢٠١٨) المقامة من المدعي (ض . ع . ف) هي الاصل باعتبارها هي الاقدم وحضر وكيل المدعي في الدعوى الموحدة المحامي (أ. ف. ع) وحضر وكيل المدعي عليه ويوشر بالمرافعة الحضورية والعينية كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعي عليه كافة المصاريف واتعاب

احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

Po.box55566

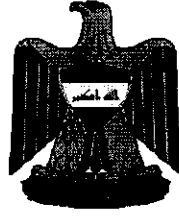
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب . - ٥٥٥٦٦

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

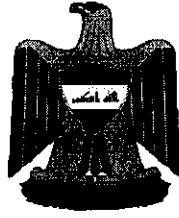
العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

المحامية وكرر وكيل المدعى عليه ما جاء في لاحتهم الجوابية وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعى كافة المصاريف واتعاب المحاماة . ووضح وكيل المدعى في الدعوى الموحدة ان الدعوى اقيمت من موكله بصفته الامين العام لحزب الوفاء الوطني وان التعديل قد اضر بمصلحة فئة كبيرة من افراد حزبه وابرز لائحة توضيحية بهذا الخصوص ربطت باضبارة الدعوى وبناء على القرار المتخذ في الجلسة المؤرخة (٢٠١٨/٣/٥) بادخال رئيس مجلس الوزراء اضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً في الدعوى وكذلك وزير المالية اضافة لوظيفته للاستيضاح منهما ما يلزم حسم الدعوى فقد حضر عن رئيس مجلس الوزراء وكيله المستشار (ح. ص) وحضر عن وزير المالية اضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي (خ. ا) ويوشر بالمرافعة الحضورية العننية بحقهما وطلب وكلا الشخصين الثالثين امهالهما لأجل بيان الرأي بعد الاتصال بموكليهما وامهلا وفي اليوم المعين للمرافعة تشكلت المحكمة وحضر المدعى المحامي (و. م. ش) ووكيل المدعى ووكيل المدعى عليه ووكيل الشخص الثالث رئيس مجلس الوزراء ووكيل الشخص الثالث وزير المالية اضافة لوظيفته ويوشر بالمرافعة الحضورية والعننية وافاد وكلا الاشخاص الثالثة لم يتسنى لهما الاتصال بموكليهما والتداول معهما حول الدعوى دقت المحكمة عريضة الدعوى الاصلية والموحدة ومضامينها وبناء عليه قررت المحكمة اخراج الاشخاص الثالثة من الدعوى واستمرت في نظر الدعوى بالنسبة الى المدعين والمدعى عليه واجاب وكلاء المدعين ليس لديهم ما يضيفونه على اقوالهما السابقة كما كرر وكيل المدعى عليه اقوالهما السابقة وعليه وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وتلي القرار علناً في الجلسة .

#### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعى في الدعوى المرقمة (٤/اتحادية/٢٠١٨) يطعن بعدم دستورية القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ (قانون التعديل الاول لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ لمخالفته للمواد (٦٠/اولاً و٦٢/اولاً و٨٠/ثانياً) من الدستور ويطلبان من المحكمة الاتحادية العليا

كو٧مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتيحاى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

الحكم بعدم دستوريته والغاءه والغاء كل التعديلات التي شملت لاجنوا مخيم رفحاء لان مصلحة موكله المعنوية والمادية قد تضررت بأدخال التعديلات على القانون بشمول محتجزي رفحاء مع السجناء السياسيين وهو لايرتضى ان يكون بمنزلة محتجزي رفحاء وحيث ان وكيل المدعي قد أقر امام هذه المحكمة بأن المدعي لم يخفض راتبه ولم يؤثر التعديل على الجانب المالي . لذا تجد المحكمة الاتحادية العليا بأن المدعي غير متضرر مادياً من جراء صدور القانون المطعون بعدم دستوريته وبذلك لم يكن للمدعي مصلحة في الدعوى بقرها القانون وبناء عليه ولعدم تحقق شرط المصلحة في دعوى المدعي فتكون دعواه واجبة الرد من هذه الجهة استناداً للمادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ . اما بالنسبة الى المدعي في الدعوى المرقمة (١٢/اتحادية/٢٠١٨) الموحدة مع الدعوى (٤/اتحادية/٢٠١٨) والذي يطعن هو الاخر بعدم دستورية نفس القانون اعلاه ويطلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستوريته لمخالفته لأحكام الدستور وحيث ان وكيل المدعي قد أقر امام هذه المحكمة بأن موكله لم يكن سجيناً سياسياً وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعي ليس وكيلاً عن اعضاء حزبه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية وليس مخلوفاً من الحكومة بأقامة الدعوى بداعي وجود هدر في المال العام لأن ذلك من شأنها ويلزم ان تتقدم هي بالدعوى مع اسانيدھا وبيان وجه الهدر ومقداره واسانيد ذلك لذا تكون شروط المصلحة الواجب توفرها في الدعوى غير متوفرة في طلبه والمنصوص عليها في المادة (٦/اولاً وثانياً وثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وكذلك الخصومة فأنها غير متوفرة للمدعي في الدعوى وفقاً لمتطلبات المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وإذا كانت الخصومة غير متحققة وغير متوجهة في الدعوى فأن المحكمة تحكم ببرد الدعوى من تلقاء نفسها دون الدخول في اساسها وفقاً لمنطوق المادة (١/٨٠) من قانون المرافعات المدنية وللاسباب المتقدمة تكون الدعوى الموحدة المرقمة (١٢/اتحادية/٢٠١٨) واجبة الرد شكلاً أيضاً

احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

Po.box55566

ص . ب . - ٥٥٥٦٦



بسم الله الرحمن الرحيم

كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا للأسباب والحيثيات المذكورة اعلاه رد دعوى المدعي المرقمة (٤/اتحادية/٢٠١٨) وموحدتها الدعوى المرقمة (١٢/اتحادية/٢٠١٨) مع تحميل المدعين فيهما مصاريف الدعوى كافة واتعاب المحاماة لوكليي المدعى عليه مبلغاً قدره مائة الف دينار مناصفة بينهما وصدور قرار الحكم حضورياً وبالاتفاق باتاً وملزماً استناداً لاحكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٢/٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم عنناً في ٢٠١٨/٥/٦ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس التمن

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

Po.box55566

احمد حسين  
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

٣٠٣  
٥٥٥٦٦